



6.11.2019

د. افيحاي مندلبلط
المستشار القضائي للحكومة

تحية طيبة،

الموضوع : سياسات العقاب الجماعي واستخدام مرفوض لصلاحيات الشرطة في العيسوية

نوجه إليك ونناشك بالتدخل العاجل لفحص ولجم سلوك الشرطة في العيسوية في الأشهر الأخيرة. إن الشرطة تنتهج مبدأ القبضة الحديدية في الحي وتقوم باقتحامات يومية بما فيها اقتحام للمنازل وإغلاق الشوارع، واستخدام قنابل الغاز والرصاص الإسفنجي، وتقوم بإغلاق المتاجر كما تحرر مخالفات لمتاجر البيع بالجملة وتقوم بمئات الاعتقالات جزءاً منها ضد المراهقين. هذه الممارسات المتكررة تثير المخاوف لأن الحديث يدور عن عقاب جماعي محظوظ وخطير لا يتاسب مع صلاحيات السلطة المنفذة، بل ويصعد الصدامات في الحي إلى درجة احتجاج الشرطة على ذلك! فيما يلي تفصيل لما يحدث في العيسوية:

1. يوم السبت الموافق 2.11.2019 ، بدأ تعطيل الدراسة في العيسوية – الحي الذي يضم حوالي 20.000 إنسان يعانون من إهمال طويل الأمد والحصول على أدنى الخدمات من قبل السلطات. اتخذت لجنة أولياء الأمور قراراً بتعليق الدراسة في مدارس الحي - والتي يبلغ عدد طلابها حوالي 4500 طالب – بسبب دخول الشرطة إحدى المدارس واعتقال طالب في مدرسة ثانوية بشبهة إلقاء الحجارة تجاه الشرطة. وبعد الاعتقال ألقى أفراد الشرطة قبلة يدوية في ساحة المؤسسة التعليمية. وفقاً لما ذكره السكان فإن إلقاء القبض على الطالب وتصرف الشرطة في المدرسة يتعارض مع الاتفاق مع الشرطة والبلدية الذي تم الوصول إليه في بداية العام الدراسي وبموجبه لن تعمل الشرطة في المدارس أو بالقرب من المؤسسات التعليمية أثناء وبعد اليوم الدراسي.

2. بعد يومين من إعلان الإضراب تم اعتقال اثنين من أعضاء لجنة الآباء. بعد إلقاء القبض عليهم اندلعت اشتباكات بين الشرطة والسكان، تم خلالها اعتقال ثلاثة قاصرين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 عاماً. يوم 5.11.2019 خلال التحضير للاتصالات بين لجنة الآباء وممثلي البلدية، والتي أسفرت عن قرار العودة للدراسة، تم إطلاق سراح أعضاء اللجنة. هذه هي المرة الثانية التي يعتقلون فيها خلال الأشهر الأخيرة، فقد

تم اعتقالهم في أواخر شهر أغسطس/آب، للاشتباه بهم بتهديد مدير المدارس قبيل افتتاح العام الدراسي بعد أن قررت اللجنة تعطيل المدارس احتجاجاً على التواجد المفرط لعناصر الشرطة في الحي والخوف على حياة الطلاب. منذ إطلاق سراحهم لم تتخذ أي إجراءات ضدهم.

3. يعد اعتقال القاصرين وأعضاء اللجنة حلقة أخرى في سلسلة عمليات الشرطة المكثفة التي لا يتضح الغرض منها، والتي بدأت في يونيو/ حزيران من هذا العام. منذ ذلك الحين، ولمدة خمسة أشهر تقريباً، تدخل قوات الشرطة القرية يومياً، عادة أكثر من مرة واحدة في اليوم؛ وغالباً ما يكون دخولها في وقت متأخر من الليل أو في ساعات الفجر. تعكس شهادات السكان ومقاطع الفيديو التي نشرت عبر الشبكات الاجتماعية والتقارير الإعلامية وتقارير ناشطين من الحي؛ صوراً قاسية للتشويش العميق على سيرورة الحياة اليومية، والمس بمصادر الرزق، والصدمات والمخاوف التي تراكم في نفوس الأطفال، وخلق احتكاكات متعمدة مع السكان. هذا الاحتكاك يزيد من حدة النزاعات ويعطي شرعية لممارسة قوة مفرطة واعتقالات غالباً ما تكون بلا هدف. خلال شهر سبتمبر/أيلول، أفادت تقارير إعلامية بأن أكثر من 350 شخصاً تم اعتقالهم في العيسوية خلال أشهر الصيف لكن 10 منهم فقط تم توجيهه لائحة اتهام ضدهم.
4. نمط عمل الشرطة موحد إلى حد كبير: العشرات من جنود الوحدات الخاصة او حرس الحدود المدججين بالسلاح يدخلون القرية ويقومون بدوريات في المساء ثم في وقت متأخر من الليل. من وقت لآخر يأمرون أصحاب المتاجر بإغلاق متاجرهم في وقت مبكر من المساء على الرغم من أن المتاجر تفتح عادة حتى الساعة 10 ليلاً. في حالات أخرى، يحررون مخالفات لمتاجر البيع بالجملة، غالباً لأسباب تافهة، على سبيل المثال بسبب وضع آلة المنتجات خارج المتجر، او بسبب لافتات المتجر، أو وعدم إزالة النايلون من سيارة جديدة. كل رد فعل من قبل السكان يتم اعتباره تمرداً يتم الرد عليه بقنابل بيودية وغاز مسيل للدموع.
5. في نهاية يونيو/حزيران قُتل شاب يبلغ من العمر 20 عاماً وهو محمد عبيد، على يد ضباط شرطة من مسافة قصيرة. قالت الشرطة إنه كان يعتزم إلقاء الألعاب النارية باتجاه الشرطة. لم تتوقف مداهمات الشرطة لقرية عند وفاته. جرح العشرات من الفلسطينيين إثر إصابتهم بالرصاص الإسفنجي، واعتقل العشرات، ورافقت بعض الاعتقالات أعمال عنف شديدة. في يوم الجنازة دخلت الشرطة الحي بشكل مستفز، وسار أفرادها حتى في الشارع الذي كان يعيش فيه الضحية. توجهت جمعية حقوق المواطن حينها إلى قائد منطقة القدس للمطالبة بضبط سياسة القبضة الحديدية إلا أنه لم يتم الرد على الرسالة حتى يومنا هذا.
6. على مدار أسبوعين متتاليين منعت الشرطة السكان الخروج من القرية منذ ساعات الصباح الأولى بسبب الحواجز التي أقامتها، وفحصت بدقة كل سيارة، وتسببت باختناقات مرورية أدت إلى تأخر الآلاف عن عملهم، وتلقى العديد من السائقين مخالفات. حتى اليوم لا تزال الحواجز على مداخل الحي، كما يتم نصب حواجز أحياناً في المفترقات داخل الحي الذي يتميز بشوارع ضيقة الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل حركة المرور. على مدار ساعات طويلة خلال النهار والليل تسيطر الشرطة على الأماكن العامة في الحي. وقد ذكر النشطاء؛ الذين وضعوا لجم اعتداءات الشرطة كهدف لهم؛ أن ضباط شرطة حرس الحدود كثيراً ما يواجهون الفتية الصغار

ويأمرونهم بالترك المكان، ويتم ركل وضرب الرافضين الانصياع للأوامر. وبهذه الطريقة أيضا يتم تطهير كل شارع مكتظ من المارة.

7. لتجسيد الوضع نقتبس من التقارير اليومية التي يعدها نشطاء free Jerusalem بعد كل ورديّة مراقبة لهم في الحي:

• **ملخص ورديّة 4.11.2019**: « حوالي الساعة 00:00 صباحاً سار نحو 20 من جنود حرس الحدود من حي عبيد باتجاه المسجد، يبدو أنه تم إلقاء الحجارة عليهم. ورداً على ذلك أطلقوا النار والعديد من القنابل الصوتية بطريقة عشوائية باتجاه موقع ليس من الممكن أن يصلهم منه أية حجارة. تابعوا السير باتجاه المسجد وبعد أن مرروا قربنا ألقوا تجاهنا قبلة صوت، ثم الغاز المسيل للدموع - مما تسبب لهم بمعادرة الحي. تأثير الغاز كان واضحًا في منطقة المسجد واستمر لفترة أطول بكثير مما نحن معناه عليه. بعد فترة زمنية قصيرة داهمت الشرطة بيّنًا تحت مفترق عيادة المرضى واعتقلوا ثلاثة فتية. لم يتمكن الجيران من ذكر اسماء المعتقلين لكنهم ذكروا أنهم تعرضوا للضرب بقوة. »

8. هناك أضرار جسيمة للغاية يتعرض لها القاصرون ناجمة عن سياسة شرطة في العيسوية، بمن فيهم الأطفال. تشير تقارير السكان إلى أن العشرات من القاصرين تم احتجازهم خلال أشهر العملية وأُفرج عن معظمهم دون توجيه اتهامات إليهم. يبدو أن شرطة القدس نسيت الحماية الخاصة التي تمنحها القوانين للقاصرين حتى لو اشتبهوا بارتكابهم مخالفات. تشير التقارير التالية إلى أن: أفراد الشرطة اقتحموا أحد المنازل وقاموا باستجواب طفلة تبلغ من العمر 11 عاماً بزعم أنها قامت بتصوير عملية إلقاء حجارة من سطح منزلها؛ وتم استدعاء والد طفل يبلغ من العمر خمس سنوات لاستجوابه بادعاء أن ابنه ألقى الحجارة على سيارة شرطة. وفي 23 أكتوبر/تشرين أول 2019 طارد أفراد الشرطة ولذاً يبلغ من العمر 10 سنوات شبهة مشاركته في رمي الحجارة، وتم سحبه هو ووالده إلى سيارة الدورية، ثم تم نقلهما إلى مركز الشرطة التلة الفرنسيّة. الصبي أبلغ المحقق الميداني لجمعية حقوق المواطن أن الشرطية " أمسك بي بشدة من رقبتي"، وأنه وضع "بالقوة" في سيارة الدورية وكان خائفاً للغاية. وأضاف والده أن أحد أفراد الشرطة طلب منه عدم التحدث عن القضية مع وسائل الإعلام وعدم نشرها على الشبكات الاجتماعية. مكث الأب وابنه في المحطة لمدة 45 دقيقة. في 2 نوفمبر / تشرين الثاني قُبض على فتى يبلغ من العمر 14 عاماً كان يسير في الشارع على الرغم من احتجاجات السكان الذين حذروا الشرطة من أنه قاصر وطلبوها من الشرطة انتظار والديه (توثيق الحدث: <https://youtu.be/EUn8HzzDjM8>). يوم 4.11.2019 تم توقيف طفل يبلغ من العمر تسع سنوات للاشتباه في ارتكابه سلوكاً فوضوياً، ولم يُفرج عنه إلا بعد فترة طويلة. وهذه مجرد أمثلة قليلة.

9. ليست هناك حاجة إلى خيال واسع أو خبرة خاصة لفهم الحقيقة بأن تجربة الطفولة للشباب والمرأفة في العيسوية والتي تتضمن التواجد اليومي لأفراد الشرطة المسلمين، و عمليات التوغل والمداهمة الليلية للمنازل، والاعتقالات المتكررة للأصدقاء وأفراد الأسرة، وأحياناً حتى اعتقالهم هم ولقاءاتهم التي لا تنتهي مع أفراد

الشرطة، تؤثر عليهم مستقبلاً بشكل كبير جدًا، وتشكل عنصراً هاماً في تشكيل شخصياتهم ومعتقداتهم ونظرتهم للعالم، بما في ذلك موقفهم من المجتمع الإسرائيلي وسلطات تنفيذ القانون.

10. يتحدث المرءون في العيسوية عن حالات الصدمة المستمرة والمتكررة بين الأطفال في الحي. مدير المدرسة الاعدادية في العيسوية قال إنه في حيرة. ووفقاً لأقواله، حتى عندما يتوقف عنف الشرطة، سيتعين على نظام التعليم في العيسوية أن يتعامل مع التداعيات العقلية والنفسية للأطفال الذين تعرضوا لحوادث خلال عطلة الصيف. لقد مر الصيف لكن الكابوس مستمر. يفيد الآباء بأنهم يلاحظون الخوف الكبير بين الأطفال بسبب مواجهاتهم اليومية مع شخصيات بالزي الرسمي والسلاح، ناهيك عن الأطفال الذين يصابون خلال فرارهم من أفراد الشرطة، والأطفال الذين يعانون من التبول الليلي والأطفال الذين يحرمون من النوم.

11. من غير الواضح ما الغرض من عمليات الاعتقال والغارمات والمداهمات والاصدامات اليومية التي تقوم بها شرطة القدس في العيسوية. لكن من الواضح أن هذه سياسة طويلة الأمد تمت تجربتها، واختبارها، ولم تسفر عن أي نتائج. في عام 2016 أفاد أن تقارير الشرطة التي تمت تعبئتها على يد أفراد الشرطة العاملين في الحي ذكرت أن الغرض من الحملة كان "الاحتكاك مع السكان" وفي العام 2017 أدخلت الشرطة حافلة محملة بالشرطين بزي جنود بهدف التسبب في إلقاء الحجارة واعتقال المنفذين.

12. تتعارض عمليات الشرطة في العيسوية مع نموذج العمليات في الأحياء الفلسطينية التي بدأها ونفذها قائد منطقة القدس السابق يورام هاليفي. في مقابلة معه قبل تقاعده قال هاليفي إنه من أجل التهدئة في القدس الشرقية قرر تبديل حرس الحدود بالشرطة في الأحياء الفلسطينية. وأضاف هاليفي: "كنت قائد حرس الحدود وأعرف أن هناك صعوبة لضبط شباب في التعامل مع السكان المدنيين العرب. هناك احتكاكات وضرب وإلقاء حجارة. جزء كبير من الأحداث المسجلة وقعت مع حرس الحدود، وأنا لا أستخف بذلك، حرس الحدود ليست لديهم هذه الحساسية في التعامل. نقلت ضباط حرس الحدود إلى غرب المدينة ليتعاملوا مع اليهود، واستبدلتهم بضباط شرطة، مع تجربة، متزوجون مع أولاد. لقد قلت الأحداث بنسبة أكثر من 60٪، لكن المثير هو ارتفاع يصل إلى 70٪ في بعض الأماكن على خدمات الشرطة. "اليوم يتم تنفيذ الغارات والمداهمات في العيسوية من قبل قوات حرس الحدود والقوات الخاصة. مقترن الشرطة المجتمعية/الجماهيرية في العيسوية وبناء الثقة مع السكان لم يعد واقعياً.

13. سياسة الشرطة غير عادلة لدرجة أن أفراد الشرطة الذين عملوا في العيسوية تم توقيفهم وهم يشتكون. في مقطع فيديو التقاطه كاميرا حملها أحد أفراد الشرطة ووصلت محتوياته إلى مراسل صحيفة هارتس، يسمع شرطيون يتحدثون أثناء عملية للشرطة في الحي في أبريل/نيسان من هذا العام. أحدهم يقول للآخر: "الهدف هو مجرد استفزازهم" ويوافق الآخر. فيما بعد يسأل الشرطي الأول: "لماذا نفعل هذا عن قصد" ويجيب زميله قائلاً: "سياستنا سيئة من جذورها". يرد الشرطي الأول: "دعهم يعيشون يا أخي، أنت هنا تصايقهم فقط"، فيقول شرطي ثالث: "أخي، لدى سؤال لك. ألا يسبب ما نفعله هنا المزيد من المتاعب؟" فيرد: "نعم".

ويشير رجال الشرطة فيما بعد إلى أن إلقاء الحجارة في الحي: "إنها ليست عملية، كلها حجارة" فيقول أحدهم: "بالنسبة لهم إنها لعبة، لا يرمونها ليتسبيروا بالأذى".

14. تم الكشف عن الفيديو أيضًا في جلسة استماع في محكمة أحد سكان الحي المتهم بإلقاء الحجارة على أفراد الشرطة في اليوم الذي تم فيه تصوير الفيديو. في الحكم، ينص قاضي التحقيق يارون مينتكويش على أنه "بناءً على هذه المحادثة لا يمكنني الوصول إلى استنتاجات واضحة حول طبيعة نشاط الشرطة في القرية". ومع ذلك أضاف أنه لا يمكن تجاهل الأشياء، وأنه سيتم التطرق إليها في تحديد العقوبة.

15. سياسة الشرطة في العيسوية ونشاطها المفرط لم تولد من فراغ، ولا جدال في أن دور الشرطة هو الحفاظ على القانون والنظام. في الواقع، في رد الشرطة حول العملية الحالية أعلن ممثلوها أنهم يعملون "للحفاظ على النظام العام وتنفيذ القانون في جميع الأوقات وفي كل مكان". ومع ذلك، لدى الشرطة أدوات مختلفة للتعامل مع الأخلاقيات والكشف عن الجناة. تواجه الشرطة بشكل منتظم ومنهجي ويومي مقابلآلف السكان، معظمهم لم يرِ حجرًا في حياته، وموجات الاعتقالات والترهيب وإطلاق الرصاص الإسفنجي وقنابل الغاز والقنابل الصوتية - ليست وسائل شرعية للحفاظ على القانون والنظام. إنها سياسة لا تؤدي إلا إلى تكثيف الصراعات والاضطرابات وتؤدي إلى الالحاد بالنظام، وذلك باستخدام تدابير مصممة لمعاقبة وإذلال وقمع سكان حي بأكمله، معظمهم بريءون من كل تهمة.

16. التفسير المحتمل لهذا موجود في البحث الذي أجراه عالم الأنثروبولوجيا داديا باسين. وجد الباحث الذي رافق أفراد الشرطة في باريس لمدة عام ونصف، أن الشرطة تؤمن بأن الأقليات الفقيرة ترتكب جرائم، وتخفي الجرائم المرتكبة في مجتمعها وتعادي الشرطة. إنهم ينظرون إلى اللقاء معهم كلقاء مع مجرمين أو شركاء في جريمة أو مجرمين محتملين، وبالتالي فإن استخدام العنف ضدهم أمر مشروع. وجدت الدراسة أن تفتيش شخص هو عقوبة بحد ذاته وليس وسيلة للكشف عن مواد محظورة، وأن مضائق السائقين هي عقوبة وليس وسيلة لفحص صلاحية الترخيص، وأن الضرب والصفد والإذلال هي عقوبات وليس وسيلة لنقل شخص للاستجواب، وكذلك الاعتقالات. لقد أثبت باسين ان الشرطة تتصرف كجهاز معاقبة غير رسمي، وهذا صحيح عند الحديث عن السكان الفلسطينيين الذين لا يعتبرون مواطنين في إسرائيل.

17. هناك علاقة مباشرة تربط بين تفتيش الشرطة الذي نفذ مؤخرًا في بيت أحد سكان الحي ضمن برنامج "لواء القدس"، واتضح خلاله أنه تم وضع بندقية M-16 في قبو منزله، مما يدل على عدم الامتنان والمس السافر بأهل البيت، وبين الدخول بأعداد هائلة إلى الحي واستخدام القوة المفرطة ضد السكان في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، بينما في الحالة الأولى عللت الشرطة فشلها بعدم تدريب رجال الشرطة الذين ظهروا في البرنامج بشكل صحيح، وألقت بالمسؤولية على الإنتحاج (الذي رفض بشدة الادعاءات) تشير الأشهر الأخيرة في العيسوية إلى أن هذه سياسة قمع منهجية ومتعمدة وهي سوء استخدام للصلاحيات، وعدم قانونية واضحة لممارسات تمس بالسكان بشكل بالغ دون وجود حل في الأفق.

بسبب كل ما ذكر أعلاه نطلب تدخلك الفوري

نشكر ردك على رسالتنا

بااحترام،

المحامية طال حاسين